

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٢٥

الثلاثاء، ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة برودهيرست إستيفال	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيد فلين
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة ديشونغ
	الصين	السيد داي بنغ
	فييت نام	السيدة ترا فيونغ نغيون
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينيس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فاري
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد كاكانور
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

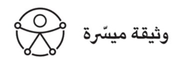
جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

21-20747 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري.

السيد كهاري (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة مرة أخرى لتقديم معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بعد أن انتهت ولايتها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

ويسرني أن أبلغكم بأن الأمانة العامة قد حققت مؤخرا أُولى المراحل التي حددها المجلس بسحب جميع الأفراد النظاميين الذين نُشروا سابقا في البعثة والموظفين غير المشاركين في تصفيتها، باستثناء أولئك الذين شكلوا وحدة حراسة نظامية، وفقا لما أذن به المجلس، بحلول الموعد النهائي المحدد في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

وشملت هذه المهمة إعادة زهاء ٠٠٠ ٦ جندي وشرطي إلى أوطانهم، فضلا عن إنهاء خدمة ما يقرب من ٢٠٠ ١ موظف. كما شملت التشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لضمان اضطلاع السلطات المعنية باللاجئين التابعة لحكومة السودان بالنظر في حالات الأفراد النظامين الذين أعربوا عن رغبتهم في البقاء لأسباب تتعلق باحتياجات الحماية الدولية. وإنني ممتن للبلدان المعنية لإقرارها بأن سعي هؤلاء الأفراد إلى الحصول على صفة اللاجئين إنما هو عمل إنساني لا يستند إلى اعتبارات سياسية.

وانطوى الخفض التدريجي للعملية المختلطة أيضا على إغلاق وتسليم مقر قيادة البعثة السابق و ١٣ موقعا من مواقع الأفرقة في الوقت ذاته إلى السلطات المحلية للاستخدام المدني في ولايات وسط وجنوب وشمال دارفور، إذ استُعيدت معدات العملية المختلطة، واكتملت عملية المعالجة البيئية، وانسحب أفراد البعثة السابقون. ويجري الآن إدماج جميع الأصول والأفراد المتبقين في مرفق الفاشر للوجستيات، ما عدا العناصر الصغيرة الموجودة في الخرطوم وبورتسودان، لدعم نقل الأصول والتواصل مع السلطات أثناء تصفية العملية المختلطة.

ولضمان استمرار تحقيق التقدم، اختتمتُ في وقت سابق من هذا الشهر زيارتي الرسمية الثانية إلى السودان منذ انتهاء الولاية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وفي الفترة من ٦ إلى ١٥ تموز/يوليه، اجتمعت مرة أخرى بالفريق عبد الفتاح البرهان، رئيس مجلس السيادة، وكذلك بنائب الرئيس، الفريق محمد حمدان دقلو – المعروف أيضا باسم الفريق حميدتي – وبوزير الداخلية، الفريق عز الدين الشيخ. وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت مع محافظ دارفور المعيّن حديثا، منِّي ميناوي، وكذلك مع الوالي الجديد لولاية شمال دارفور، نمر عبد الرحمن. وأعرب جميع القادة عن ارتياحهم للنجاح في التقيد بالجداول الزمنية المعجلة وناقشوا سبل حل المسائل المعلّقة المتصلة بعملية التصفية والآثار الأوسع نطاقا المترتبة على العملية الانتقالية.

وأود أن أؤكد أنه عقب هذه الزيارة إلى السودان، اجتمعت أيضا بنائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة مونيك نسانزاباغانوا، ومفوض الشؤون السياسية والسلام والأمن، بانكول أديوي، في ١٩ تموز/يوليه في أديس أبابا، وذلك لجملة أمور منها تقديم تقرير بشأن ما أُحرز من تقدم في إنهاء العملية المختلطة السابقة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

ويحيط الأعضاء علماً بملاحظاتي المقدمة إلى المجلس يومي ٢٥ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه، والتي تسلط الضوء على المسائل الرئيسية وعلى إتمام عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة، بما في ذلك انسحاب ٢٢ وحدة عسكرية ووحدة شرطة. ويمكنني أن أبلغكم

بأن المعدات المملوكة للوحدات التابعة لبنغلاديش، وبوركينا فاسو، والصين، والأردن، وكينيا، والسنغال، وتنزانيا وتوغو قد تمت الآن إمّا إعادتها إلى بلدها الأصلي أو نشرها في عملية أخرى من عمليات حفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، فإن المعدات الخاصة بإثيوبيا وجيبوتي وغامبيا موجودة في بورتسودان في انتظار سفن الشحن، أما معدات باكستان ورواندا ومصر، وتلك الخاصة بوحدة هندسية صينية، فهي في طريقها من دارفور إلى بورتسودان.

ولا تزال وحدة حراسة أذن بها مجلس الأمن، تتألف من ٣٦٠ من أفراد الشرطة العاملين سابقا في وحدات الشرطة المشكلة في إندونيسيا وباكستان ونيبال، موجودة في الفاشر لتوفير الأمن الداخلي لما تبقى من أفراد الأمم المتحدة والأصول التابعة لها. وأود أن أشير إلى أن المسؤولية الرئيسية عن توفير الأمن لهذه الأصول والأفراد التابعين للأمم المتحدة تقع على عاتق حكومة السودان، ويسرني أن أبلغكم بأنها مستعدة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، والقيام بذلك بالتنسيق مع وحدة الحراسة.

ومنذ آخر إحاطة قدمتها إلى مجلس الأمن (انظر S/2021/246)، وافقت الجمعية العامة على تخصيص تمويل يصل إلى ٧٩ مليون دولار لدعم التصفية النهائية للعملية المختلطة في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وفي حين تظل المعنويات عالية داخل فريق التصفية، فإن التصفية مع ذلك ستتطلب جهدا متواصلا يشمل عددا من المهام المعقدة. ومن بين المهام الأكثر إلحاحا تدمير الذخيرة. وأمام الأعضاء نسخ مطبوعة من صور الذخيرة قبل التدمير وبعده، وألفت انتباههم إليها. وقد تبين أن غالبية هذه الذخيرة قد بلغت تاريخ انتهاء صلاحيتها، ولذلك فهي غير مأمونة. وبعد زيادة قدرات الحرق، أوشك هذا المجهود على الآن الاكتمال.

أما المرافق والمعدات التي سلمت إلى السلطات المحلية حتى الآن خارج الفاشر، فقد تجاوزت قيمتها المتبقية ٤١ مليون دولار. ومع ذلك، فكما أبلغت المجلس في مذكرتي الصادرة في ٢٥ حزيران/ يونيه، تشير تقارير مؤكدة وغير مؤكدة إلى درجات متفاوتة من التدمير والسرقة في ١٠ من المواقع الـ ١٤ التي سلمت إلى السلطات المحلية. وفي حين لم تعد الأصول المعنية مملوكة للأمم المتحدة، فإن تلك الأعمال سببت خسائر كبيرة للمجتمعات المحلية المعنية. وألاحظ أنه على الرغم من تعهد السلطات بالتحقيق في هذه الحوادث، فقد أشارت جهات سودانية مختلفة تحاورنا معها إلى أن تلك الحوادث نتجت عن توترات كامنة بين الجماعات محليا، إلى جانب شواغل، حقيقية كانت أو متصورة، فيما يتعلق بإمكانية الاستفادة على نحو منصف من المرافق والمعدات المسلمة.

وإذ أمضي قدما في التصرف في الممتلكات المتبقية للعملية المختلطة، فإنني أوجه انتباه المجلس إلى خريطة قاعدة الفاشر اللوجستية التي وُزعت في نسخ مطبوعة على الأعضاء لإيضاح مدى تعقيد المهمة التي نضطلع بها والقيمة المستقبلية لمثل هذا المرفق بالنسبة لشعب دارفور. فالمباني في الفاشر ليست مجرد قاعدة، بل بإمكانها إيواء مجتمع كبير في حد ذاتها، حيث توجد بنية تحتية واسعة من المكاتب، وأكثر من ألف وحدة سكنية قائمة بذاتها، وعدد كبير من المرافق لترتيبات العمل والتعلم الجماعيين، ومرفق مستشفى، ومرفق لتخزين المياه، ومعدات تنقية، وخطوط توزيع، وشبكة لتوليد الطاقة وتوزيعها، ومرافق لمعالجة المياه المستعملة، ومستودع رئيسي لتخزين الوقود، ومرافق ترفيهية، وورش للصيانة والمركبات، ومرافق لحرق النفايات، وأبراج اتصالات، وقدرات تخزين كبيرة، بما في ذلك مستودع مبرد يستخدم للإمدادات الغذائية.

وبالإضافة إلى المرافق الثابتة، تم تجميع كمية متنوعة من المعدات والمخزونات القابلة للنقل في قاعدة الفاشر، بما في ذلك مئات المركبات والمولدات والأثاث ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوازم صيانة المرافق والمعدات. وكما سيلاحظ المجلس، من الأهمية بمكان أن تبذل حكومة السودان قصارى جهدها لكفالة استخدام هذا الاحتياطي الهائل من المرافق والمعدات لتغطية الضرورات الوطنية للاستخدام المدني على نحو مستدام.

وأعتزم دعم الفريق الذي لا يزال يعمل ضمن العملية المختلطة، من خلال التصرف في الأصول المتبقية على مرحلتي تصفية متميزتين: من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ - فترة ثلاثة أشهر أخيرة لسحب أصول الأمم المتحدة التي تقرر الاحتفاظ بها، والبيع إلى كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية بالقيمة السوقية، وتدمير المعدات الخاضعة لقيود المستخدم النهائي، والبيع التجاري للمعدات التي تمت خردنتها في الغالب لأنها غير قابلة للإصلاح أو الاستخدام على نحو مفيد؛ ثم، اعتبارا من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ فما بعده - التبرعات وما يرتبط بها من توزيع للأصول الثابتة والمتنقلة المتبقية لصالح المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة في السودان، بناء على نظر الجمعية العامة في خطة شاملة للتبرع مملوكة للسودان.

والمرحلة الأولى من هذه العملية جارية على نحو جيد. ومنذ انتهاء ولاية العملية المختلطة، نقلت معدات تابعة لها تقدر قيمتها حاليا بـ ٨,١ ملايين دولار إلى عمليات أخرى، منها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وستستمر هذه العملية. وبالإضافة إلى ذلك، غادرت قافلتان الفاشر حتى الآن هذا الشهر، لنقل معدات ذات قيمة سيعاد إصلاحها حسب الحاجة ويحتفظ بها ضمن احتياطي حفظ السلام في برينديزي، لنشرها في المستقبل في بعثات ميدانية أخرى. ومع ذلك فإن الجزء الأكبر من أصول العملية المختلطة سيبقى في السودان كي يُتبرع به للسلطات السودانية لاستخدامها في الأغراض المدنية. وفي وقفة لشرح الفوائد المحتملة التي يمكن أن تعود على سكان دارفور شرحا أفضل، أشير، على سبيل المثال لا الحصر، إلى أن البعثة لديها ١٧٠ طنا من أملاح هيبوكلوريت الصوديوم، وهي كمية يمكن استخدامها لتنقية ٦,٨ مليارات لتر من المياه، أي ما يكفي لتلبية الاحتياجات من المياه النظيفة لأغراض الشرب والطهي لأكثر من مليون شخص لمدة عام.

وتحقيقا لتلك الغاية، ناشدت جميع الجهات الحكومية المحاورة خلال زيارتي الأخيرة للسودان أن تركز على التطوير الفوري لخطة تبرعات شاملة وموحدة، تحظى بمساهمة وموافقة الجهات الحكومية المحاورة على الصعيدين الوطني والمحلي. وقد التزم فريق الأمم المتحدة القطري وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان بمساعدة الحكومة على تحديد الضرورات المستدامة التي من شأنها أن تفيد المجتمعات المحلية على أفضل وجه. ويمكن أن تشكل هذه الخطة الأساس الذي يستند إليه الأمين العام لتقديم اقتراح إلى الجمعية العامة، وفقا لما تقتضيه لوائح الأمم المتحدة وقواعدها، لتوجيه عملية التبرع بالمعدات والمرافق دعما للأولويات الوطنية المحددة، من قبيل الخطة الوطنية لحماية المدنيين. ويمكن أن يؤدي النجاح في إنجاز هذه الخطة والموافقة عليها إلى التعجيل بالمغادرة الكاملة لما تبقى من العملية المختلطة قبل حزيران/يونيه ٢٠٢٢.

وبناء على نجاح تجربة تسليم موقع مقر زالنجي الكبير، الذي سلم تدريجيا إلى السلطات المحلية لاستخدامه واحتلاله من قبل الجامعة المحلية، أعربت أيضا للمسؤولين السودانيين عن نيتنا المضي قدما في تسليم موقع الفاشر جزءا فجزءا على مراحل، ابتداء من شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإذا أمكن المضي في عملية التسليم بهذا الأسلوب، فسيسمح ذلك بنفس الطريقة بتخفيض وحدة الحراسة على مراحل، وهي المجموعة الوحيدة من الأفراد النظاميين التابعين للأمم المتحدة المتبقية حاليا في دارفور.

ولكي تتم الإجراءات المبينة أعلاه بطريقة منظمة وسريعة، يجب أن أثير مسألة الحركات المسلحة التي تمركزت قواتها حول مجمع الفاشر منذ بداية حزيران/يونيه، والتي أبلغت عنها في مذكرتي المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وقد تعرف الزملاء المتمركزون في الفاشر على وحدات من خمس مجموعات مختلفة على الأقل، فضلا عن القوات المسلحة السودانية. وقدمت صورتين مطبوعتين إلى أعضاء المجلس حتى يتمكنوا من معرفة مكان وجود هذه الجماعات المسلحة. وبعد فترة أولية من الارتباك بين هذه المجموعات، أدت إلى تعطيل تحركات العملية المختلطة، وفي بعض الحالات مضايقة موظفي الأمم المتحدة ومورديها، عادت التحركات في الغالب إلى

نسقها حسب الحاجة في الأسابيع الأخيرة. إلا أن كفالة التنسيق بين هذه الوحدات وقيادتنا شرط حاسم إذا ما أُريد لعملية التصفية المتبقية أن تسير بسلاسة من أجل تحقيق الفائدة المستدامة للسودان وشعبه في الأجل الطويل. ولذلك فإنني أعتزم مواصلة رصد تصفية العملية المختلطة عن كثب استنادا إلى مناقشاتي الأخيرة مع الرئيس ونائب الرئيس والحاكم الجديد لدارفور ووالي شمال دارفور.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أشكر حكومة السودان على دعمها حتى الآن في تحقيق الخفض التدريجي والناجح للعملية المختلطة في الوقت المناسب، وأتطلع إلى مواصلة التعاون من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيسة (تكلمة بالفرنسية): أشكر السيد كهاري على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة فاري (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام كهاري على إحاطته.

وسأركز مداخلتي على ثلاثة مجالات هي: مساهمة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ والتخفيض التدريجي للبعثة وتصفيتها؛ ومستقبل دارفور.

فمنذ ١٤ عاما تقريبا وحتى يومنا هذا، أذن مجلس الأمن بنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهي بعثة حفظ السلام المختلطة الأولى والوحيدة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، استجابة للنزاع في دارفور (القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)). وتعرب المملكة المتحدة عن خالص تقديرها لجميع الأفراد الذين خدموا في انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. ونشيد على وجه الخصوص بأفراد العملية المختلطة الذين ضحوا بحياتهم من أجل تحقيق الاستقرار في دارفور، ونقدر أيضا الشراكة الفريدة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي طوال فترة الانتشار، والتي نأمل أن تستمر مع استمرار المنظمتين في دعم السودان.

العملية المختلطة خلال فترة انتشارها وخفض قوامها التدريجي كانت تعمل في ظروف صعبة واضطرت إلى اجتياز عقبات عديدة جديدة من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن. وفي حين أن هناك دروسا كثيرة يمكن استخلاصها، لا يمكن إنكار أن دارفور التي نراها اليوم هي أكثر سلاما واستقرارا بسبب مساهمة العملية المختلطة. ويحدونا الأمل في أن تساعد الدروس المستفادة من نشر العملية المختلطة وخفض قوامها التدريجي في توجيه عمليات حفظ السلام وتحولاتها في المستقبل، وفي تعزيز مكاسب حفظ السلام ودعم السلام الدائم والمستدام أينما تنتشر الأمم المتحدة.

وترحب المملكة المتحدة بتعاون حكومة السودان خلال الخفض التدريجي لقوام العملية المختلطة، وتحث على تعاونها الكامل مع مرحلة التصفية المتبقية، وفقا للقرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠). ونؤكد بصفة خاصة ضرورة التعاون على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات، بما في ذلك سلامة وحرية تنقل الموظفين والأصول. إن التنسيق الوثيق بين جميع أصحاب المصلحة أمر أساسي لضمان أن تكون تصفية أصول العملية المختلطة مسؤولة وشفافة، بما يتماشى مع لوائح وأفضل ممارسات الأمم المتحدة.

إن تدمير العديد من المواقع السابقة للعملية المختلطة بعد تسليمها إلى السلطات المحلية هو أمر مؤسف للغاية. ولذلك نعيد التأكيد على أننا نتوقع استخدام المواقع المتبقية للأغراض المدنية حتى يتسنى لها الاستمرار في إفادة المجتمعات المحلية بطرق جديدة.

لقد شهدت دارفور، وعموم السودان، فترة تغيير كبيرة في السنوات الأخيرة، ونحن نرحب بما تم قطعه من التزامات تجاه السلام والانتقال إلى الديمقراطية. الآن وقد تم خفض قوام قوات حفظ السلام، من الأهمية بمكان مواصلة البناء على مكاسب حفظ السلام وتوطيدها. ولهذا السبب تكرر المملكة المتحدة دعوتها إلى التنفيذ الكامل والمستدام لاتفاق جوبا للسلام. ونرحب بالمراسيم الأخيرة التي تنص على إنشاء آليات رصد لوقف إطلاق النار في دارفور ونحث على النشر السريع للأفرقة الميدانية، فضلا عن تشغيل لجنة السلام، والنشر السريع لقوات الأمن المشتركة، والتنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين.

وفي حين أن حفظ السلام ربما قد وصل إلى نهايته في دارفور إلا أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للمساعدة الانتقالية في السودان وفريقها القطري المتكامل سيواصلان الاضطلاع بدور حاسم في دعم جهود حكومة السودان الرامية إلى تحقيق سلام واستقرار دائمين في دارفور.

وفي الختام، تؤكد المملكة المتحدة من جديد الحاجة إلى مواصلة التعاون بين جميع أصحاب المصلحة في منظومة الأمم المتحدة وخارجها خلال مرحلة التصفية المتبقية للعملية المختلطة ومن خلال نشر البعثة المتكاملة من أجل توطيد التقدم المحرز في مجال السلم والأمن في دارفور.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام كهاري على إحاطته الشاملة اليوم.

أولا، اسمحوا لي أن أسلط الضوء على التطورات السياسية الإيجابية في السودان خلال الأشهر الماضية. الرسالة الرئيسية التي يمكن استخلاصها منها هي أنه على الرغم من أن العديد من التحديات لا تزال قائمة إلا أن الانتقال في السودان لا رجعة فيه ويمثل فرصة فريدة لتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي المستدام. وفي هذا الصدد، نشكر الحكومة الانتقالية وعواصم ولايات دارفور على دورها في كفالة الخفض التدريجي المسؤول لقوام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية، وهي أن الحالة الأمنية الهشة في دارفور والارتباك المتعلق بالاستخدام النهائي لمواقع وأصول الأفرقة يهيئان ظروفا صعبة لذوي الخوذ الزرق. لذلك من الأهمية بمكان أن يتم الخفض التدريجي لقوام العملية المختلطة بطريقة مستدامة ومنظمة. ويجب أن تظل حماية المدنيين في صميم جميع الجهود، حتى أثناء الخفض التدريجي وما بعده.

ويسعدنا أن نلاحظ أن العملية المختلطة لا تزال تسير حسب جدولها المحدد لإغلاق مواقع الأفرقة وأن البعثة عجلت بالعملية للسماح بحالات طوارئ. وتأمل النرويج أن يحول التقدم المحرز مؤخرا دون حدوث أي تأخير لا داع له خلال موسم الأمطار القادم. كما سررنا بمعرفة إبرام الاتفاق الإطاري بشأن الاستخدام النهائي المدني لمواقع الأفرقة وأصولها. فهذا يكتسي أهمية خاصة في ظل أعمال النهب الكبيرة التي شهدتها معسكرات العملية المختلطة السابقة في نيالا والجنينة على حد سواء. ولذلك نحث الحكومة السودانية على حماية أصول العملية المختلطة التي تم تسليمها، وذلك لأنها ستكون ذات فائدة مباشرة للسكان المدنيين في دارفور. ستوفر هذه الخطوات أساسا متينا لتصفية البعثة في غضون الاثني عشر شهرا المقبلة.

ويقودني هذا إلى نقطتي الأخيرة. فمع تقليص العملية المختلطة، تقع الآن مسؤولية أكبر على عاتق السلطات السودانية وقوات الأمن السودانية على وجه الخصوص. ويجب على بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة في المرحلة الانتقالية في السودان والأجزاء المتبقية من منظومة الأمم المتحدة أن تكفل الدعم للسلطات السودانية في حماية المدنيين ومنع الانتهاكات والإساءات لحقوق الإنسان.

ويجب علينا أيضا أن نؤمن إنجاز الأنشطة المتبقية التي تقوم بها العملية المختلطة أو تسليمها إلى السلطات السودانية. ويشمل ذلك أنشطة في مجالات سيادة القانون، والشرطة المجتمعية، ومنع العنف القائم على نوع الجنس، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بالإعراب عن خالص امتناننا للأفراد المدنيين والأفراد النظاميين في العملية المختلطة، ولا سيما أولئك الذين ضحوا بحياتهم أثناء خدمتهم لتعزيز السلم والاستقرار. ونود أيضا أن نشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، وفريق الأمم المتحدة القطري، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ومجتمع المساعدة الإنسانية على دعمهم القيم للسلام في دارفور. والنرويج على استعداد لدعم شعب السودان في هذه الفترة الحاسمة.

السيد الأدب (تونس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة ٣+١، وهي تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر.

نود في البداية أن نشكر وكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته الشاملة بشأن العملية الجارية للخفض التدريجي لقوام العملية المختلطة وإغلاقها، وأرحب بممثل السودان.

إن العملية المختلطة، التي أُنشئت في تموز/يوليه ٢٠٠٧ عملا بالقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، بوصفها أول عملية مختلطة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، هي تجربة هامة على صعيد التعاون مع المنظمات الإقليمية، وكما هو منصوص عليه في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وبعد إنهاء ولايتها من خلال القرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠)، نشهد اليوم إغلاق واحدة من أكبر عمليات حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، والتي خلال ولايتها الممتدة ١٣ عاما شارك فيها أكثر من ١٠٠ ألف من حفظة السلام العسكريين وأفراد الشرطة من عشرات الدول الأعضاء من جميع أنحاء العالم.

إن التعاون المثالي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سيترك سجلا تاريخيا من الإنجازات الهامة في دارفور، حيث قامت العملية المختلطة بدور حاسم في دعم حماية المدنيين، ولا سيما المشردين داخليا، وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية، ودعم سيادة القانون، وتقديم المعونة الإنسانية، فضلا عن تنفيذ عملية السلام والوساطة بين حكومة السودان والجماعات المسلحة. وعملت البعثة أيضا على تمكين المرأة، والتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وساعدت في مكافحة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

لقد كانت العملية المختلطة في طليعة الجهود المبذولة لإرساء الأساس الحاسم للسلام في دارفور. وتعرب مجموعة ٣+١ عن خالص امتنانها وتقديرها لجميع الأفراد المدنيين والأفراد النظاميين في العملية المختلطة على دعمهم القيم للسلام في دارفور. إننا نعرب عن مشاعرنا القلبية نحو حفظة السلام الذين فقدوا أرواحهم في خدمة السلام وأسرهم. ونعتقد أن تقييم بعثة العملية المختلطة وإنجازاتها ينبغي أن يكون أساسا قويا لمواصلة توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. كما ينبغي للدروس المستفادة من تجربة هذه البعثة أن توجه الخطوات التالية وأن تمهد الطريق لاستراتيجيات الخروج في المستقبل.

وتثني تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر على جهود الحكومة الانتقالية للسودان وعاصمة ولاية دارفور، والدور الذي تقوم به لضمان انسحاب منظم وآمن للقوات والأفراد والمعدات. وفي هذا الصدد، نرحب بتوقيع الاتفاق الإطاري بشأن تسليم ١٤ موقعا وممتلكات للاستخدام المدني النهائي، والالتزام الذي أعلنته الحكومة السودانية بضمان استخدام تلك المرافق والأصول في الخدمات الاجتماعية والمجتمعية. ونعتقد أن تلك التطورات سترسخ إرثا إيجابيا للعملية المختلطة في السودان وستساعد في الحفاظ على تلك المواقع من النهب.

وفيما يتعلق بالخطوات التالية ومرحلة التصفية، تؤكد مجموعة ٣+١ على الدور الرئيسي للسلطات السودانية وتثني على التزامها بالتعاون السريع من أجل تمكين النشر الكامل والفعال لوحدة الحراسة لمركز الفاشر اللوجستي، وضمان حماية وسلامة الأصول والمعدات المملوكة للوحدات التي سيتم إعادتها إلى الوطن. كما نؤكد على أهمية قيام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتنفيذ واستكمال عمليات تنظيف البيئة وترميمها، فضلا عن التخلص من المواد الخطرة، بما في ذلك الذخائر المنتهية الصلاحية، وفقا للمعايير المعمول بها.

وتؤكد مجموعة ٣+١ على التقدم الذي أحرزته حكومة السودان في مواصلة عملية الانتقال السياسي وفي تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين. وما زلنا مقتنعين بأن دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بوصفها بعثة سياسية خاصة ووفقا لولايتها، أمر حاسم لمساعدة السودان على المضي قدما بالعناصر الرئيسية في عمليته الانتقالية، وهو أمر حاسم لدفع عملية انتقال سياسي شاملة ومعالجة التحديات التي طال أمدها، مما يؤدي إلى سلام دائم في دارفور وفي جميع أنحاء المنطقة.

ومن بين تلك التحديات، لا تزال الاشتباكات الطائفية تشكل مصدرا رئيسيا لانعدام الأمن، لا سيما في منطقة دارفور. وفي هذا الصدد، نشجع السلطات السودانية على التعجيل بتنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، بهدف تهيئة بيئة تراعي الفوارق بين الجنسين وتحمي جميع السودانيين.

وفي المضي قدما، ستكون التنمية المستدامة ضرورية لبناء القدرة على الصمود. وإذ تثني المجموعة ٣+١ على إزالة متأخرات البلد لدى البنك الدولي وغيره من الشركاء الرئيسيين، فضلا عن الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر باريس للمستثمرين في ١٧ أيار/مايو، فإنها تدعو جميع أصحاب المصلحة إلى الوفاء بالتزاماتهم وتعزيز الجهود الرامية إلى إطلاق الدعم المالي الذي تشتد الحاجة إليه والذي يمكن السودان من تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية صعبة، مع تقديم الدعم للسكان وتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة.

ونشجع المجتمع الدولي أيضا على مواصلة زيادة الدعم لخطة السودان الوطنية للاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢١، لكي تتصدى الحكومة الانتقالية على النحو المناسب للتحديات الإنسانية التي تفاقمت بفعل الآثار الضارة لتغير المناخ، وجائحة كوفيد -١٩، فضلا عن غزو الجراد وغيره من فاشيات الأمراض.

وفي الختام، تعتقد مجموعة ٣+١ أن السلام في السودان سيظل منقوصا وأن الأمن سيظل متقلبا إلى أن تنتهي جميع الصراعات. ويتطلب ذلك من الحركات المسلحة التي لا تزال خارج عملية السلام أن تلتزم بالمفاوضات التي ستؤدي إلى سلام شامل ومستدام تماما في السودان. كما يتطلب من المجتمع الدولي أن يواصل دعمه الحاسم للعملية الانتقالية في السودان.

وأخيرا، نحث حكومة السودان على تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي لضمان استمرار السلام والأمن. وينبغي أن يكون السودان متلقيا للسلام المُصدر ومُصدرا للسلام. ونوصي بشدة بأن تعمل الحكومة مع البلدان المجاورة وأن تستخدم آليات في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي للقيام بذلك.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الآخرين في تقديم الشكر لوكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته الشاملة.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أشيد بكل من شارك في إنهاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بسرعة تاريخية. ولم يكن ذلك المسعى سهلا، ونحن نقدر الجهد الذي بذل خلاله. وترحب إستونيا أيضا بتعاون السودان مع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال عملية الخفض التدريجي للعملية المختلطة. ومن المهم الآن ضمان أن تمضي عملية التصفية وفقا للخطة. وندعو حكومة السودان وأصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم الموقعون على اتفاق جوبا للسلام وحركات المعارضة المسلحة الأخرى، إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال تصفية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وسيظل السعي إلى تحقيق السلام والعدالة وحماية المدنيين في دارفور ذا أهمية بعد إغلاق العملية المختلطة. ولهذا السبب لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام. ونحث أيضا حكومة السودان على اتخاذ تدابير إضافية لضمان توفير الحماية للمدنيين لجميع السكان في دارفور، لا سيما للسكان الأكثر ضعفا، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخليا. وندعو السودان إلى التعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للمساعدة في بناء القدرات اللازمة لحماية المدنيين وتوطيد بناء السلام في دارفور على نطاق أوسع.

كما أن السلام في دارفور له أهمية حاسمة بالنسبة للانتقال التاريخي للسودان. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي بالتأكيد على أن إستونيا لا تزال ملتزمة التزاما راسخا بدعم انتقال السودان الديمقراطي إلى حكومة مدنية شرعية وجامعة تماما، تكفل السلام والحرية والعدالة لجميع أبناء الشعب السوداني.

وأخيرا، أود أن أشكر جميع أفراد العملية المختلطة على تضحياتهم وجهودهم في المساعدة على مغادرة دارفور في حالة أفضل مما وجدوا فيها. ومن المؤكد أن العملية المختلطة سوف تُذكر لما قدمته من إسهامات قيمة لجهود السلام في دارفور.

السيد كاكانور (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته الشاملة بشأن الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وأرحب أيضا بممثل السودان في الجلسة هذه.

وقد أنهى تقليص العملية المختلطة رسميا عملية ناجحة جدا لحفظ السلام. وكانت مثالا ناجحا للتعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي سجل العملية المختلطة العديد من الإنجازات الجديرة بالثناء، بما في ذلك دعم تنفيذ عملية السلام وحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المجتمعات المحلية.

وخلال فترة ولاية العملية المختلطة التي دامت ١٣ عاما، ساهمت عشرات البلدان في جميع أنحاء العالم، بما فيها الهند، بأكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من حفظة السلام العسكريين وأفراد الشرطة. وفي ذروة انتشارها في عام ٢٠١١، كان لديها ما يقرب من ٢٣ ٠٠٠ جندي وشرطي. وأعرب عن امتناننا لكل فرد من حفظة السلام الذين خدموا في العملية المختلطة، وأشيد بجهودهم المثالية. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عملية التخفيض التدريجي قد أنجزت ضمن الإطار الزمني الضيق والمعايير التي حددها مجلس الأمن.

ومنذ شباط/فبراير، عندما عقد المجلس آخر جلسة إحاطة بشأن هذه المسألة، سلمت العملية المختلطة ١٤ موقعا للأفرقة إلى حكومة السودان، التي التزمت باستخدامها لأغراض مدنية، تمشيا مع الاتفاق الإطاري الموقع في ٤ آذار/مارس. ويسعدنا أن نعرف أن هذه المرافق ستستخدم الآن في أنشطة بناء القدرات وبناء الأمة المتصلة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك التدريب المهني والمراكز المجتمعية، على النحو الذي حدده شعب السودان نفسه. ونلاحظ أيضا مع التقدير أن ٦ ٠٠٠ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين، من أصل ٧ ٠٠٠ الذين بقوا في البعثة في كانون الثاني/يناير، قد أعيدوا إلى بلدانهم.

كما زودت العملية المختلطة مختلف المجتمعات المحلية في منطقة دارفور بالمركبات، بما في ذلك شاحنات المياه والصرف الصحي ومولدات الكهرباء. وقد تبرعت البعثة بعيادتها، فضلا عن المرافق الطبية، لكي تستخدمها المجتمعات المحلية. وهذه كلها مبادرات تمثل انتقالا من حفظ السلام إلى بناء السلام بقيادة السودان وملكيته.

وفي هذا الصدد، نشيد بجهود وكيل الأمين العام كهاري وفريقه في التعامل الحاذق مع مختلف التحديات خلال فترة التخفيض التدريجي.

ونود أيضا أن نشيد بمختلف المبادرات التي اتخذتها حكومة السودان لمعالجة عملية التخفيض التدريجي، وكذلك بالانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بطريقة سلسة. لقد رسخت حكومة السودان وحدة القيادة والهدف بتعيين فرقة عمل مشتركة موحدة ولجنة تسليم العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور للحكومة بوصفهما محاورين رئيسيين خلال عملية الخفض التدريجي للعملية. ومن خلال ذلك التعاون تمكنت البعثة من الاستماع إلى الاحتياجات الخاصة لجميع السكان المحليين وتحديد سبل تلبيتها بواسطة توفير الأصول مثل ناقلات المياه والصرف الصحي ومعدات معالجة المياه والمولدات والمركبات من بين أمور أخرى.

وفي المستقبل، سيكون ضروريا أن تكفل الحكومة حماية قاعدة اللوجستيات وإعادة الموظفين المتبقين إلى أوطانهم لتيسير مرحلة التصفية التي بدأت في ١ تموز/يوليه. ونحن واثقون من أن جميع المهام المعلّقة المهمة بما في ذلك تسليم مخيم الفاشر إلى السلطات في دارفور ستنجز.

ختاما، بما أن العملية المختلطة في مرحلة التصفية الكاملة فنحن نكرر التزامنا ودعمنا لجهود السلطات السودانية. وما يزال دعم الهند للسودان وشعبه ثابتا. فعلى مر السنين نفذت الهند عدة مشاريع وساعدت المسؤولين والطلاب السودانيين في مجال بناء القدرات. وساهمنا أيضا بتقديم المساعدة الإنسانية. وستواصل الهند تقديم كل المساعدة الممكنة إلى السودان وشعبه في الوقت الذي يمضي فيه البلد قدما في توطيد المكاسب التي تحققت خلال السنوات الثلاث الماضية.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام كهاري على إحاطته.

لقد انسحب جميع الأفراد النظاميين والمدنيين في العملية المختلطة وفقا لقرار مجلس الأمن. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد

بجميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في العملية المختلطة على جهودها وتضحياتها.

لقد أدت العملية المختلطة منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧ دورا هاما في الحفاظ على الأمن والاستقرار في دارفور بالسودان. وتعتبر العملية المختلطة، بوصفها أول عملية مشتركة مبتكرة لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، قصة نجاح في في سياق بحث الأمم المتحدة عن طرق مرنة ومتنوعة لدعم المنظمات الإقليمية في مجال صون السلام والأمن.

وتأمل الصين أن تقيّم الأمم المتحدة الوضع ونتطلع إلى تقرير الأمين العام عن هذا التقييم بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تستكمل العملية المختلطة عملية التصفية بما في ذلك تصفية الأصول بطريقة منظّمة وفقا للنظام المالي وقواعد الأمم المتحدة وأن تتجنب فقدان الأصول والتصرف فيها بطريقة غير سليمة.

يمر السودان بمرحلة انتقالية حرجة من حفظ السلام إلى بناء السلام. ويواصل المجلس السيادي والحكومة الانتقالية السودانية تنفيذ اتفاق جوبا للسلام واتخذا سلسلة من الخطوات العملية للحفاظ على الأمن والاستقرار في دارفور. وينبغي التصدي للعنف القبلي في دارفور من خلال نهج شامل، بما في ذلك الوساطة والمصالحة. وبوسع المجتمع الدولي وفريق الأمم المتحدة القطري في السودان مساعدة ودعم النازحين المتأثرين بالعنف والنزاع. وتتحمل الحكومة السودانية المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين.

وبعد انسحاب العملية المختلطة ستتمكن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من مساعدة الحكومة السودانية، من خلال ولايتها، في تحسين قدرتها على حماية المدنيين وتقديم الدعم اللازم للحكومة في تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين وتعزيز بناء قدراتها الأمنية.

وينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار أثر حظر توريد الأسلحة على حماية الحكومة للمدنيين وأن يضع خطوات عملية لاحتواء هذا الأثر، فضلا عن اتخاذها. ولتحقيق الأمن والاستقرار في دارفور، من الضروري التأكيد على مظاهر النزاع العنيف وأسبابه الجذرية من خلال تنمية الاقتصاد وتحسين سبل عيش السكان.

وبسبب أثر مرض فيروس كورونا والكوارث الطبيعية، لا يزال الوضع الأمني في دارفور هشا. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه واستثماره في جهود بناء السلام في دارفور، وأن يساعد في تحسين القدرات الإنمائية للسودان، وأن يعالج على نحو مناسب العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات العنيفة، مثل توزيع الأراضي، علاوة على التحسين الفعال لسبل عيش السكان المحليين.

وتشارك الصين في العملية المختلطة منذ عام ٢٠٠٧ باعتبارها من أوائل البلدان التي ساهمت بحفظة السلام في البعثة. وعلى مدى الثلاث عشرة سنة الماضية أدى نحو ٥ ٠٠٠ من حفظة السلام الصينيين مهامهم بنشاط وضحى اثنان منهم بأرواحهم لأجل تحقيق السلام والاستقرار في دارفور. والصين على استعداد للعمل مع بقية المجتمع الدولي في الجهود الجارية لأداء دور إيجابي في بناء السلام في السودان.

السيد أوتشوا مارتينيز (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تقدّر المكسيك المعلومات التي تبادلها وكيل الأمين العام أتول كهاري بشأن تقليص حجم العملية المختلطة وإغلاقها امتثالا للقرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠). ونرحب بحضور ممثل السودان هنا في القاعة.

بداية، نود أن نشيد بالدور الحاسم الذي أدته بعثة العملية المختلطة وإسهامها في صون السلام والأمن في دارفور. واليوم نكرم ونذكر أولئك الذين فقدوا أرواحهم أثناء قيامهم بواجباتهم في البعثة.

وفي حين أن يختلف الوضع في دارفور اليوم اختلافا كبيرا عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، فإن لا تزال التهديدات للاستقرار في المنطقة مستمرة، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وإذ تنتقل عملية حفظ السلام إلى بناء السلام في دارفور، نؤكد أهمية الانتقال السلس بين إغلاق العملية المختلطة وتوطيد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

ونرحب، كما أشار وكيل الأمين العام كهاري، بإعادة معظم الموظفين إلى أوطانهم بحلول ٣٠ حزيران/يونيه، وبذلك اكتمل سحب الأفراد النظاميين. ونلاحظ أن أفراد وحدة الحراسة، الذين أذن لهم المجلس، ما زالوا في مكانهم لحماية موظفي العملية المختلطة وممتلكاتها وأصولها خلال مرحلة التصفية. ونلاحظ أيضا مع الارتياح أن معظم أصول البعثة ستبقى في السودان لأغراض مدنية ولصالح الشعب السوداني.

ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها حكومة السودان في أوائل حزيران/يونيه لضمان عدم تدخل الجماعات المسلحة في محيط قاعدة الفاشر في وقت تنقُّل قوافل العملية المختلطة. لقد كان إنشاء قوة أمنية مشتركة، بتنسيق من القوات المسلحة السودانية، أمرا حاسما في الوفاء بالجداول الزمنية للانسحاب والإغلاق، خاصة في الفاشر.

وعلى مدى الاثني عشر شهرا المقبلة ولأجل إنهاء العملية المختلطة بطريقة مسؤولة وشفافة، يجب على السودان أن يواصل كفالة احترام جميع أحكام اتفاق مركز القوات، وخاصة ما يتعلق بأمن العملية المختلطة وتنسيق جميع العناصر المسلحة في محيط الفاشر. ومن المهم بنفس القدر احترام الاتفاق الذي يضمن الاستخدام النهائي المدني، فضلا عن الأمن والحماية المادية لمواقع الأفرقة التابعة للعملية المختلطة وأصولها.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على تقديرنا لإنجازات العملية المختلطة ودعم المكسيك الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في هذه المرحلة الجديدة. ونذكّر أيضا بأهمية التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق جوبا للسلام وخطة السودان الوطنية لحماية المدنيين بعد خروج العملية المختلطة، فضلا عن ضرورة بناء ثقة المجتمعات المحلية وقدرة المؤسسات على إقامة العدل وضمان المساءلة وتوفير الحماية القانونية للمجتمعات الضعيفة.

ونأمل أن يدعم المجتمع الدولي ومجلس الأمن حقا عملية الانتقال الديمقراطي في هذا الفصل الجديد من تاريخ السودان وأن يتحقق الوعد بالسلام والاستقرار في هذا البلد الأفريقي.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر السيد أتول كهاري، وكيل الأمين العام للدعم العملياتي على إحاطته بشأن تخفيض وسحب العملية المختلطة. ونشيد بعمل الأمانة العامة والإسهام الشخصي للسيد كهاري في تلك المهمة المعقدة.

ولا يسعنا إلا أن نشيد بشجاعة وتفاني حفظة السلام، الذين مكنوا من التغلب على فترة صعبة في تاريخ إقليم دارفور السوداني وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ونعرب في ذلك الصدد عن خالص امتناننا للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة للبعثة.

إن السودان يواجه تحديات كثيرة الآن. ويؤثر ذلك سلبا على الأحداث في الجارية ليبيا. فقد أدى إلى زيادة عدد اللاجئين من الدول الأفريقية وإلى انتشار مرض فيروس كورونا.

ولا يزال هناك عدد من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية بحاجة إلى حل. وفي ظل هذه الظروف، نعتقد أنه من المهم جدا الحفاظ على اتصالات متوازنة مع السلطات السودانية ومساعدتها فيما تبذله من جهود لتنفيذ الإعلان الدستوري الصادر في ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٩، الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار الداخلي.

ورحبنا بتوقيع اتفاق السلام بين الحكومة الانتقالية السودانية والجبهة الثورية السودانية في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وسيكون تنفيذ اتفاق السلام خطوة مهمة نحو تحقيق المصالحة الوطنية، وسيساعد أيضا على حل المشاكل الاقتصادية الاجتماعية الملحة القائمة. ونأمل أن توقع أيضا على الاتفاق الجماعات المسلحة السودانية التي لم توقع عليه بعد.

ويسرنا أن نلاحظ أن الدينامية في دارفور لم تتأثر سلبا بشكل كبير. ففي بداية العام، اندلعت اشتباكات طائفية في عدة دول، ولكنها لم تغير الصورة العامة. إن الاستجابة السريعة والمنسقة من جانب السلطات تجاه الحوادث، فضلا عن تنفيذ الخطة الوطنية لحماية المدنيين، تدل على أن الخرطوم تتبع نهجا شاملا لتحقيق الاستقرار في الحالة.

ونرى أن العملية المختلطة قد تعاملت بشكل جيد مع المهام الموكلة إليها. وقد حان الوقت لإعطاء الأولوية لتحقيق تعافي المنطقة

وتنميتها الاقتصادية. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يسرنا اعتماد القرار ٢٥٢٤ (٢٠٢٠) في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ بشأن إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وأيدنا كذلك تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان لمدة سنة واحدة، وفقا للقرار ٢٥٧٩ (٢٠٢١)، الصادر في ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١. ونحن على ثقة من أن عمل ذلك الوجود التابع للأمم المتحدة سيعزز قدرة الخرطوم في طائفة من المجالات الرئيسية، بما في ذلك مسار حفظ السلام؛ وتحقيق الاستقرار الطويل الأجل للحالة في مختلف مناطق البلد، بما في ذلك دارفور؛ وإجراء إصلاحات اقتصادية، وأنه سيشمل أيضا تعزيز السلام الداخلي والقانون والنظام.

السيد فلين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام كهاري على إحاطته، وأن أرحب أيضا بمشاركة ممثل السودان اليوم.

إن هذا النوع من تقارير المتابعة المقدمة إلى المجلس عنصر حيوي لحماية المكاسب التي حققتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور من أجل إحلال السلام المستدام. وقبل أن أبدأ، أود، مثل الآخرين، أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع حفظة السلام والموظفين الذين خدموا في العملية المختلطة على مر السنين، وأن أذكر على وجه الخصوص أولئك الذين فقدوا أرواحهم خلال قيامهم بذلك. وعلى نحو ما قال آخرون، فقد حققت العملية المختلطة الكثير خلال سنوات عملها.

وكان الانتقال من بعثة حفظ السلام التابعة للعملية المختلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من بين أكثر العمليات الانتقالية تعقيدا وتحديا التي اضطلعت بها المنظمة. وقد أبرزت الحاجة إلى تخطيط وتنفيذ الخفض التدريجي لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وإعادة تشكيلها وخروجها بطريقة تساعد على الحفاظ على التقدم المحرز نحو تحقيق السلام المستدام. وينبغي أن تتم عمليات الانتقال بطريقة مسؤولة ومنسقة ومتدرجة تستجيب للاحتياجات في الميدان.

ويجب أن تتعاون عمليات الانتقال مع حكومات الدول المضيفة لتعزيز الملكية الوطنية، وبالتالي فإن تعاون السلطات السودانية مع وكيل الأمين العام كهاري إيجابي جدا. ومن الأهمية بمكان ألا يقتصر الأمر على التعاون السياسي الرفيع المستوى، بل أن توفر الدعم أيضا مجموعة تمثيلية من الجهات المعنية الوطنية. فالتحاور مع المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب، يعزز الملكية المحلية ويدعم أهداف بناء السلام.

ونلاحظ أن العملية المختلطة تسير حاليا على الطريق الصحيح لإتمام إغلاقها بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وحتى يحين ذلك الوقت، يجب على جميع الجهات المعنية الامتثال لأحكام اتفاق مركز القوات؛ وهذا أمر أساسي لسلامة جميع الموظفين المتبقين، فضلا عن استمرار حماية المدنيين.

وللأسف، لم يخل الخفض التدريجي من وقوع حوادث. وندين نهب مواقع الأفرقة السابقة في مناسبات متعددة هذا العام. ويجب سحب جميع العناصر المسلحة المتمركزة حول موقع الفاشر، واتخاذ خطوات لمنع وقوع المزيد من أعمال النهب. وعلى نحو ما قال وكيل الأمين العام، يجب ألا تستخدم أصول العملية المختلطة لتأجيج انعدام الأمن.

ورغم التقدم الكبير المحرز في الانتقال السياسي في السودان نحو الديمقراطية، لا تزال الحالة الأمنية تبعث على القلق العميق، لا سيما في دارفور. ففي الأشهر الستة الماضية، أدى الفراغ الناجم عن الانسحاب والتأخير في تنفيذ اتفاق جوبا للسلام إلى تأجيج نزاعات جديدة على السلطة والموارد. وتسببت الاشتباكات المسلحة في وقوع إصابات وحالات تشريد على نطاق واسع، فضلا عن ورود تقارير مثيرة للقلق عن تصاعد العنف الجنسي. وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة القيام بعملية انتقالية شاملة تتضمن تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها على النحو المناسب.

وفي إطار الخفض التدريجي للعملية المختلطة، تقع مسؤولية حماية المدنيين الآن على عاتق الحكومة وحدها. وندعو إلى التنفيذ الكامل والفوري للخطة الوطنية لحماية المدنيين والركيزة الأمنية لاتفاق

جوبا للسلام. إن عمل قوة الحماية المشتركة مهم، ولكن يجب أن يقترن باتفاقات نشر متفاوض عليها داخل المجتمع المحلي، ورقابة مدنية، وآليات فعالة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. وهذا أمر حيوي لكسر حلقة الإفلات من العقاب. ويجب إيلاء اهتمام خاص لحماية المرأة في دارفور من العنف الجنسي. ويجب توفير الخدمات للنساء في أوضاع هشة على الصعيد المحلي، وينبغي أن تشارك المنظمات النسائية مشاركة فعالة في تنفيذ أي مبادرات للحماية في سياق بدء تشغيل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان.

ويوضح الانتقال من العملية المختلطة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية أن أساس إحلال السلام المستدام يقوم على إيجاد حلول سياسية طويلة الأجل تتولى الجهات الفاعلة الوطنية المسؤولية عنها. وأشجع جميع أعضاء المجلس على النظر في الدروس المستفادة من هذا الانتقال ومواصلة العمل مع السودان ومساعدته على إيجاد حلول سياسية.

السيدة نغوين (فييت نام) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود في البداية أن أتوجه بالشكر لوكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته الشاملة. كما أود الترحيب بممثل السودان في جلسة اليوم.

قبل أربعة عشر عاما، شكل إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور معلما جديدا في تاريخ عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. فقد كانت العملية المختلطة أول بعثة مشتركة لحفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، كما كانت الأكبر في ذلك الوقت.

وأود الإشادة بالجهود الدؤوبة التي بذلها جميع حفظة السلام وأفراد البعثة وكذلك البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وغيرهم من الشركاء الذين ساهموا في عمل العملية المختلطة على مر السنين. وقد أدت البعثة دورا حاسما في حماية المدنيين في منطقة دارفور، فضلا عن تيسير التوصل لاتفاق سلام دارفور، مما أسهم في إحلال السلام والاستقرار في السودان بأسره.

لقد أصبحت العملية المختلطة بحق خير مثال على التعاون الناجح بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صون السلم والاستقرار الدوليين.

ونلاحظ مع التقدير أن العملية المختلطة قد استوفت طلب المجلس بإتمام سحب جميع الأفراد النظاميين والمدنيين بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١، وفقا للقرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠). وعلى الرغم من وجود بعض التحديات، فقد جرت تلك العملية في الوقت المناسب وبطريقة منظمة وآمنة، بفضل التعاون الوثيق بين البعثة وحكومة السودان والجهات المعنية الأخرى. ونفهم أن عملية تصفية أصول البعثة ستستمر في الأشهر الاثني عشر المقبلة. ولذلك فمن الأهمية بمكان مواصلة هذا التعاون الوثيق وكفالة سلامة وأمن بقية أفراد العملية المختلطة، وفقا للقرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠) واتفاق مركز القوات.

وعلاوة على ذلك، من المهم إبداء الاحترام الكامل للاتفاقات الإطارية، التي تكفل مبدأ الاستخدام النهائي المدني وأمن وسلامة مواقع أفرقة العملية المختلطة وأصولها التي يجرى تسليمها.

ونود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتطورات السياسية والأمنية الجارية في السودان، حيث أحرز البلد تقدما هائلا على الجبهتين السياسية والأمنية في الأيام الأخيرة. وهو الآن ينتقل من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام. وفي الوقت نفسه، نلاحظ التحديات التي لا يزال البلد يواجهها، ولا سيما في تنفيذ اتفاق السلام والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث الطبيعية، والعنف القبلي. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تواصل الأطراف السودانية تسوية خلافاتها من أجل تنفيذ الأحكام المتبقية من اتفاق السلام تنفيذا كاملا.

وعلاوة على ذلك، انتهت ولاية العملية المختلطة. وندعو حكومة السودان إلى مواصلة تعزيز مسؤوليتها الرئيسية عن حماية المدنيين. ومن الأهمية بمكان ضمان التنفيذ الكامل للخطة الوطنية لحماية المدنيين وإيجاد حلول أشمل لمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القبلي في دارفور، بما في ذلك من خلال تدابير بناء الثقة وفرص الحوار.

ومن أجل توفير المزيد من المساعدة للحكومة السودانية في هذه المرحلة الحاسمة، سيظل التعاون والدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان والاتحاد الأفريقي والبلدان المجاورة أمرا أساسيا. وفي هذا الصدد، نأمل أن تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور نقل خبرتهما الثرية والدروس المستفادة إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حتى تتمكن البعثة من الوفاء بولايتها على نحو أفضل في دعم عملية الانتقال في السودان والتصدي للتحديات الراهنة في البلد. ونتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام عن الدروس المستفادة من تجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

وفي الختام، تؤكد فييت نام من جديد التزامها الراسخ بدعم السودان في هذا الفصل الانتقالي نحو السلام والاستقرار على المدى الطويل.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الشاملة. والأهم من ذلك، أشكره على قيادته في كفالة انسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في فترة زمنية قصيرة للغاية، في ظل القيود اللوجستية الشديدة التي طرحها الخفض التدريجي للعملية.

وتنضم الولايات المتحدة إلى الآخرين في تقديم الشكر لجميع أفراد العملية المختلطة على التزامهم القوي بتعزيز السلام والأمن، من عام ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠٢٠. وننوه بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن خدمات البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة التي اضطلعت بحماية المدنيين والنهوض بالسلام في دارفور.

وفي حين واجهت العملية المختلطة تحديات عديدة، فقد اضطلعت البعثة بدور حاسم في حماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، وكما لاحظ الكثيرون، لا تزال الأسباب الجذرية للعنف في دارفور قائمة، ولا تزال مناطق عديدة تعاني من العنف القبلي وانتهاكات حقوق الإنسان وعمليات التشريد الواسعة النطاق. ولذلك نرحب بالخطة الوطنية التي وضعتها حكومة السودان لحماية المدنيين، ونحث السلطات السودانية على التنفيذ الكامل لهذه الخطة، لا سيما فيما يتعلق بوضع مبادرات الخفارة المجتمعية للمشردين في دارفور.

كما يجب على القادة السودانيين أن يسمحوا بالفحص الكامل لقوة الأمن المشتركة الجديدة في دارفور حتى يتسنى لجميع أصحاب المصلحة الثقة فيها. ونشدد على أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق حكومة السودان. ونؤيد الاستخدام الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان للسلطة المنوطة بها بمساعدة السودان في حماية المدنيين وبناء الثقة بين الدارفوريين والقوة المشتركة الجديدة. ونحث حكومة السودان على الاستفادة الكاملة من هذه المساعدة والتعاون بشكل فعال مع البعثة.

الآن وقد دخلت العملية المختلطة مرحلة تصفيتها، يساور الولايات المتحدة القلق بشكل خاص إزاء المخاطر الأمنية المحتمل أن يتعرض لها أفراد الأمم المتحدة وأصولها في قاعدة اللوجستيات السابقة للعملية المختلطة في الفاشر. وتشجع الولايات المتحدة الأمم المتحدة بقوة على استخدام مساعيها الحميدة مع القادة في دارفور لكفالة إمكانية مواصلة أفراد الأمم المتحدة لعملية التصفية، وأن تحمي السلطات السودانية مواقع الأفرقة التي تم الآن تسليمها حتى يتسنى، كما سمعنا، استخدامها كعيادات صحية ومراكز تدريب وغيرها من المرافق المجتمعية. وهدفنا المشترك هو تجنب المزيد من العنف أو انعدام الأمن في هذه المواقع وضمان الاستخدام المدني لأصول العملية المختلطة السابقة.

وأود أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة لا تزال ملتزمة تجاه شعب السودان وتعمل عن كثب مع الحكومة الانتقالية، ومع زملائنا أعضاء مجلس الأمن، ومع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان ومع جميع أصحاب المصلحة لدعم انتقال السودان السياسي إلى الحكم الديمقراطي.

الرئيسة (*تكلمت بالفرنسية*): سأتكلم الآن بصفتي ممثلة فرنسا.

أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته وأن أرحب بوجود ممثل السودان معنا في قاعة المجلس.

أود من جانبي أن أشدد على ثلاث نقاط، أولا، أن أشيد بجهود العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإدارة الدعم التشغيلي الرامية إلى تنفيذ انسحاب العملية المختلطة في غضون المواعيد النهائية المحددة. وكان ذلك تحديا لوجستيا كبيرا للغاية، تمكنت الأمم المتحدة من مواجهته.

وقد ساعد تعاون السلطات السودانية على التغلب على العقبات على الصعيد المحلي. ويجب أن يستمر ذلك التعاون، بطبيعة الحال، طوال فترة تصفية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي لم تنته بعد، وذلك لكفالة أمن وحرية تنقل أفراد الأمم المتحدة، فضلا عن حماية المعدات وغيرها من الممتلكات، كما ذكر.

ونقطتي الثانية التي تتعلق بانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وهو نتيجة للإرادة السياسية للسودان لتحمل المسؤولية الكاملة عن أمن السكان في دارفور. وبطبيعة الحال، يجب الترحيب بهذه الإرادة السياسية. هذا شرط ضروري لتحقيق سلام دائم. غير أن الحوادث التي وقعت في الميدان منذ بداية العام توضح أن ذلك ليس كافيا. أفكر أولا في الاشتباكات القبلية التي وقعت في كانون الثاني/يناير وأبريل/نيسان. وأفكر أيضا في نهب عدة مواقع سلمتها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور إلى السلطات السودانية.

ونشجع السلطات السودانية على الإسراع في تنفيذ اتفاقات جوبا، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، ونشر القوة المشتركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقات في أقرب وقت ممكن. كما ندعو جميع الجماعات المسلحة التي وقعت الاتفاقات إلى العودة إلى السودان والجماعات غير الموقعة على الاتفاقات إلى الانضمام إلى عملية السلام.

وختاما فيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ستظل فرنسا تولي اهتماما خاصا لعملية الانتقال من العملية المختلطة إلى البعثة المتكاملة. هذه العملية ضرورية لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في السودان، التي تشكل أولوية بالنسبة لفرنسا. بيد أنها تحمل في طياتها أيضا دروسا لعمليات الانتقال الحالية والمستقبلية لعمليات حفظ السلام. ويجب أن يحظى تنفيذ كافة الموارد البشرية والمالية الضرورية باهتمامنا الكامل. وستسنح لنا الفرصة للنظر في هذه المسائل بمزيد من العمق في ظل الرئاسة الأيرلندية لمجلس الأمن في أيلول/سبتمبر.

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام أتول كهاري على إحاطته.

بعد إنهاء مجلس الأمن لولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وفقا للقرار ٢٥٥٩ (٢٠٢٠)، تعاونت السلطات السودانية على الصعيدين الاتحادي والمحلي تعاونا كاملا مع البعثة لكفالة انسحاب منظم وآمن للقوات والأفراد والمعدات. وفي هذا الصدد، تم توقيع اتفاق إطاري في آذار/مارس الماضي بين السودان والأمانة العامة، ممثلة في السيد كهاري، لإدارة هذه العملية.

ومع قرب اكتمال مرحلة الانسحاب، يلتزم السودان بالتعاون الإيجابي مع الأمانة العامة خلال فترة التصفية. ونود أن نؤكد أنه خلال عملية التصفية، ستخضع قاعدة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في الفاشر لحماية وحدات الحراسة السودانية لتعزيز السلامة داخل محيط القاعدة وكفالة إمكانية إعادة الأصول والمعدات المملوكة للوحدات بأمان.

ونود أن نشير إلى أن مواقع الأفرقة السابقة للعملية المختلطة في دارفور، التي سلمت إلى السلطات المحلية، ستحظى بالحماية وستستخدم لأغراض مدنية، تمشيا مع الاتفاق الإطاري. وستخصص هذه المرافق وتستخدم في الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى على النحو الذي تحدده المجتمعات المحلية.

ومع دخول البعثة مرحلة تصفيتها، نود أن نؤكد على أن من الأهمية الحاسمة بمكان أن تنفذ الأمانة العامة وتستكمل أعمال التنظيف

والإصلاح البيئية والتخلص من المواد الخطرة، بما في ذلك الذخائر المنتهية الصلاحية، وفقا للممارسات المتبعة في هذا الصدد. يجب أن تكتمل هذه المهمة في أقرب وقت ممكن وقبل نهاية فترة التصفية.

وأود أن أؤكد أن الحكومة الانتقالية في السودان ملتزمة بتحمل مسؤوليتها عن حماية أهلها في دارفور بعد خروج العملية المختلطة، ,وذلك تمشيا مع الخطة الوطنية لحماية المدنيين. مع وجود اتفاق جوبا للسلام تعززت بيئة الحماية في دارفور بصورة كبيرة، ويجري الآن التركيز بشكل خاص على المشردين والأطفال والنساء وغيرهم من الفئات الضعيفة. ويجري حاليا نشر القوة المشتركة التي صدر بها تكليف بموجب اتفاق جوبا للسلام، وهي المتألفة من القوات المسلحة السودانية ومقاتلين سابقين من الجماعات المسلحة، وذلك لتحسين حماية المدنيين.

وفي الوقت الذي يتحمل فيه السودان مسؤوليته عن الحماية فإنه سيكفل التقيد بالقانون الإنساني الدولي وأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان والامتثال لها. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بمساهمات وتضحيات العملية المختلطة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة طوال فترة وجودها في دارفور التي دامت ١٣ عاما. سيظل أهالي دارفور ممتنين لتضحياتهم ومساهماتهم في إحلال السلم والأمن.

إننا مدركون لبعض التحديات المتبقية في دارفور. وتؤكد حكومتي للمجلس أنها ستعمل عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانتقالية المتكاملة في السودان وغيرها من الشركاء الثنائيين والإقليميين والدوليين لمواجهة هذه التحديات بفعالية. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة دعم عمل بعثة الأمم المتحدة في الوقت الذي تضطلع فيه البعثة بولايتها. والسودان، من جانبه، يدعم البعثة من أجل تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، وفقا لما كلفها به مجلس الأمن.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/١٠.